

ورقة سياسية | نوفمبر 2021

الاتحاد الأوروبي والمسألة الجنوبية: بين الأسلاك الشائكة والفرص المتاحة

أمين اليافعي



SOUTH 24 | مركز سوث24 للأخبار والدراسات

فهرس

ملخص تنفيذي	2
طبيعة ومراحل علاقات الاتحاد الأوروبي باليمن	2
الاتحاد الأوروبي والمسألة الجنوبية	7
الديمقراطية والحرب: تفسيرات ناقصة	10
حصاد السنوات الأخيرة	13
فرص محتملة وتوصيات	16

ملخص تنفيذي

مرّت العلاقات الأوروبية بالدولة الجنوبية (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، ثم لاحقاً بالقضية الجنوبية، في محطات كثيرة وإشكالية. فمن العلاقات المتوترة والحذرة التي خيّمت على الأجواء طيلة فترة الحرب الباردة، حيث كان موقف كل طرف منها على النقيض. مروراً بتلك العلاقات التي سادت بعد تحقيق الوحدة اليمنية وما شهدته من ملابسات أثناء الفترة الانتقالية، وصولاً إلى حرب 1994، والمواقف المختلفة منها. بعد الحرب، حدثت تطورات كثيرة في الملف اليمني، مما جعل المجموعة الأوروبية ترفع من درجة اهتمامها حيث طرحت استراتيجية شاملة عرضت فيها رؤيتها وفرص الشراكة الممكنة. وفي السنوات الأخيرة كانت هناك الكثير من التطورات، كانطلاق الحركة السلمية في الجنوب، مروراً بأحداث 2011 وما تبعها من فترة انتقالية، ثم مرحلة ما بعد حرب 2015 التي خلّفت مواقفاً شديدة التباين. لقد مرّ الجنوب في العصر الحديث بتقلبات مروعة، وربما هو من بين مناطق قلّة في العالم التي مرّت بكل هذه التقلبات خلال زمن لا يتجاوز النصف قرن، مما يجعل التعامل معه مسألة في غاية التعقيد. تهدف هذا الورقة إلى استعراض رؤية واستراتيجية المؤسسة الأوروبية الدولية تجاه اليمن، مواقفه وأدواره التي لعبتها خلال السنوات الماضية، مع التركيز على رؤيته للقضية الجنوبية وذلك من خلال منهج التحليل الوصفي.

طبيعة ومراحل علاقات الاتحاد الأوروبي باليمن

تشير بعض المصادر[1] إلى أن علاقات الاتحاد الأوروبي باليمن مرت بعدّة مراحل. بدأت المرحلة الأولى قبل الوحدة، حيث تمت توقيع اتفاقية رسمية للتعاون الإنمائي بين المفوضية الأوروبية (European Community) والجمهورية العربية اليمنية في العام 1984 وبموجبها تم تنفيذ عدّة مشاريع، بينما اقتصر التعاون بين المفوضية والجمهورية الديمقراطية الشعبية على دعم مشروع وحيد. في العام 1995 تم توسيع اتفاقية 1984 لتشمل كافة الأراضي اليمنية. بعدها بعامين تم تطوير الاتفاقية لتشمل تقديم الدعم في مجالات عديدة أبرزها الصحة، ومصايد الأسماك، والتنمية الريفية. في العام 2003 أُطلِقت مبادرة للحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والحكومة اليمنية ركّزت على التعاون في سبيل دعم وتطوير العملية الديمقراطية، منظومة حقوق الإنسان والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى إثر ذلك تم افتتاح مكتب رسمي خاص باليمن. بدا واضحاً أن اليمن دخلت مرحلة جديدة من الاهتمام بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وبعد وقوع بعض الهجمات الإرهابية على السواحل اليمنية ضد سفن أمريكية وأجنبية[2].

[1] Durac, 2010, p. 655.
[2] Bonnefoy, 2020, p. 71.

تعد المرحلة الثالثة هي المرحلة الأهم في تاريخ العلاقة بين الاتحاد الأوروبي واليمن حيث دخلت إلى حيز التنفيذ الوثيقة التي صاغتها المفوضية الأوروبية كورقة استراتيجية للفترة بين 2007 – 2013 وبالتعاون مع الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي. وفي هذه الوثيقة، تم فيها تقديم تحليل شامل للحالة اليمنية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأبرز القضايا والمشاكل المؤرقة، ثم مقترحات بالحلول والدعم الممكن لمساعدة اليمن على تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" التي اقترحتها الأمم المتحدة واختارت اليمن من ضمن ثمان دول.

ركزت الاستراتيجية على هدفين أساسيين: الحكم الرشيد، ومكافحة الفقر. فيما يتعلق بالحكم الرشيد، تم الاتفاق على أن تكون النقاط الثلاثة محور الاهتمام: دعم التحول الديمقراطي من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية في اليمن، تعزيز حقوق الإنسان والمجتمع المدني، دعم إصلاحات الحكومة اليمنية في قطاع القضاء والإدارة المدنية واللامركزية. وفيما يخص مكافحة الفقر، سيتم التركيز على: تعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال دعم التنمية المستدامة في قطاع الزراعة ومصايد الأسماك والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الإطار التنظيمي للاستثمارات والأعمال والتجارة، المساهمة في تنمية رأس المال البشري من خلال دعم سياسات الصحة الإنجابية وتوفير أفضل للخدمات الأساسية[3].

وضمن تعريف اليمن كدولة هشّة، تواجه مشاكل معقّدة، اقترحت الوثيقة إطاراً أوسع لتنفيذ "الشراكة الاستراتيجية" بين اليمن والاتحاد الأوروبي، تمثلت في: مواصلة الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي واليمن، دعم الجهود اليمنية لإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، تسهيل اندماج اليمن في السياق الإقليمي والدولي، وتعزيز العملية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في اليمن[4]. ولأجل هذا الغرض كانت تُعْقَد اجتماعات دورية، ربع سنوية، في صنعاء بين الحكومة اليمنية ورؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي حتى يتم متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها، والإبلاغ عن التطورات ومناقشة آليات تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

وخلال هذه الفترة تم تقديم بعض الدعم المالي للحكومة اليمنية تحت بنود الحد من الفقر، تشجيع الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، وتطوير الثروة البشرية، كما تم تنفيذ برامج تعاونية ممولة في مجال حقوق الإنسان[5].

[3] European Commission, 2007, p. 7

[4] Ibid., p. 6.

[5] Durac, 2007, pp. 656-658; European Commission, Preparation of the Multiannual Indicative Programme 2011-2013.

وعلى الرغم من إقرار معدي الوثيقة بالتحديات والمعوقات الكبيرة التي واجهها بلد كاليمن: انتشار الفقر، معدلات بطالة مرتفعة، ضعف مستوى الخدمات الصحية والتعليم، ضعف الخدمات العامة، سوء الإدارة وانعدام الأمن الداخلي، حدود يسهل اختراقها، عدم قدرة الحكومة على السيطرة على جميع الأراضي، النزاعات الداخلية، وخطر الجماعات الإرهابية، التنفيذ المحدود للإصلاحات السياسية والاقتصادية، وانخفاض عائدات النفط والتحويلات...إلخ، لدرجة عدم التفاؤل بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية المتوخاة بحلول العام 2015 حسب الخطة الأممية. لكن من جهة أخرى روّجت الورقة لبعض المؤشرات التي اعتبرتها واعدة: اظهار الحكومة اليمنية التزامها بالديمقراطية والتحرير الاقتصادي والإصلاحات السياسية والاقتصادية، التحسن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وجود صحافة حرة نسبيًا ونمو مطرد لمنظمات المجتمع المدني، وتحقيق تقدم في الحريات المدنية والديمقراطية فريد من نوعه في المنطقة، إلى درجة الزعم بأن الحكومة اليمنية تمضي قدماً في برنامج الإصلاح من أجل بناء دولة حديثة قابلة للحياة[6].

> سبق لدوراك (Durac) أن لاحظ وهو بصدد تحليل الورقة الاستراتيجية المتعلقة باليمن عدم الوضوح والاتساق في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه اليمن، فضلاً عن "التعقيدات الإدارية" التي تحول دون تحسين أداءه.

كان يُنظر إلى اليمن بأنه أكثر بلد يُقدِّم وعوداً لإصلاحات سياسية كبيرة في الجزيرة العربية، بل وعلى مستوى الشرق والأوسط وشمال أفريقيا؛ فهي بلد تتمتع بتجربة ديمقراطية "متطورة" وفقاً للمعايير الإقليمية، تقوم على نظام برلماني متعدد الأحزاب، ينتخب مباشرة من قبل المواطنين[7].

كانت هذه التصورات التي هيمنت على صانع القرار في الاتحاد الأوروبي تتوافق مع المبادئ والقيم المعيارية التي تَحكُم علاقة الاتحاد بالدول وتضبط سياسات التعاون معها مثل: احترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، السلام، الديمقراطية، الحكم الرشيد، المساواة بين الجنسين، سيادة القانون، التضامن العدالة، والتعددية الفعالة... إلخ. وقد قادته هذه التصورات الأولية إلى اعتبار اليمن نموذجاً مقبولاً للدخول معه في شراكة استراتيجية، ودون الاخذ بالاعتبار التناقضات بين هذه التصورات وطبيعة الواقع، حقيقة النظام السياسي و"ديمقراطيته الناشئة" (emerging democracy)، وطبيعة النخبة " الكلِبتوقراطية" (Kleptocracy) الحاكمة التي غيّبت المؤسسات الحقيقية القادرة على القيام بالإصلاحات لصالح مؤسسات ومنظمات ظل ((Shadow institutions & Organisations تعمل على تكريس هيمنتها على المجال العام بشقيه الحاكم والمعارض. وعدا

[6] European Commission, 2007, p. 6, 7, 10 & 13; European Commission, Preparation of the Multiannual Indicative Programme 2011-2013.

[7] Durac, 2010, p. 648; European Commission, 2007, p. 11.

عن الفترة التأسيسية الاستثنائية بين 1990 -1993، فقد طوّر النظام الحاكم استراتيجية تقوم على إفراغ "الديمقراطية الناشئة" من داخلها، بحيث تحافظ على قدر من الاستبداد الذي يسمح له بالاحتفاظ بالسلطة، ويخدم مشروع التوريث، وفي نفس الوقت لا تنقطع المعونات الخارجية المشروطة بتعزيز الممارسة الديمقراطية[8]. وكنموذج بارز على حالة المزاوجة بين البنية التحتية العميقة للاستبداد والمظاهر الديمقراطية، ففي الوقت الذي كان النظام يسمح فيه بإجراء انتخابات يضمن الفوز فيها مسبقاً، لم يتسامح مع متظاهري الحراك الجنوبي السلميين على الإطلاق، وكانت أجهزته تُطلق عليهم النار جهاراً نهاراً، على الرغم من أن هذه الاحتجاجات كانت قد انطلقت على خلفية مطالب حقوقية في أول الأمر بفعل مظالم فادحة ترتبت على نتائج حرب 1994. أما النمو الاقتصادي فقد كان نتيجة عوامل طارئة، ولم يكن انعكاسا لأي إجراءات إصلاحية. وفي المحصلة النهائية، كانت أكثر المفارقات مأساوية على ذلك هي أنه، وبعد كل هذه السنوات، وفي الوقت الذي كان فيه البلد على شفا الدخول في أسوأ كارثة إنسانية، توصّل تقرير لفريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي بعد تحقيقات قام بها إلى أنّ ثروة واحد من أقطاب النظام قد تصل إلى 60 مليار دولار[9]!.

لقد سبق لدوراك (Durac) أن لاحظ وهو بصدد تحليل الورقة الاستراتيجية المتعلقة باليمن عدم الوضوح والاتساق في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه اليمن، فضلاً عن "التعقيدات الإدارية" التي تحول دون تحسين أداءه، ليَخلُص إلى الاستنتاج الآتي: "في الواقع، فإن المستوى المحدود من دعمه المالي، والتردد في إزعاج الوضع الراهن، والاعتراف بالحاجة إلى "شراكة" مع نظام غير ديمقراطي جوهريًا، تكشف معًا عن انتصار غير مفاجئ للبراغماتية على القيم المعيارية"[10].

جاءت الانتفاضة الشبابية في 2011 التي تمخضت عنها مرحلة انتقالية اضطر نظام صالح إلى الرضوخ لها بعد استهدافه وقتل وإصابة أبرز رموزه. كان هذا المسار الشائك الذي حظي بدعم دولي واسع هو الاستثناء الوحيد في المنطقة. وقد كان الموقف الأوروبي على هذا الحال من الضبابية والالتباس والتردد عندما اجتاحت "فورات الربيع" أكثر من بلد عربي، وبالنسبة لليمن فقد كان الدخول في مرحلة انتقالية سريعة وفي ظل هذه الأجواء زاد الأمر تعقيداً. تم الاتفاق على نقل السلطة عبر الاقتراع لمرشح وحيد، وتشكيل "حكومة توافقية" بين حزب المؤتمر وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك، وفقاً للمبادرة الخليجية. وفي مقابلة صحفية أجريت مع سفيرة الاتحاد الأوروبي وقتها اعتبرت المرحلة الانتقالية "فرصة استثنائية وتاريخية" وتزكية المرشح الوحيد للرئاسة بـ"بالانتخاب التاريخي"، وبأن الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع المجتمع الدولي "حُراس للمبادرة الخليجية"[11].

[8] For more on this early debate, see Burrowes, 1998; Schwedler, 2002; Youngs, 2004; Phillips, 2007; Hamzawy, 2009.
[9] UN Security Council, 20 February 2015, p. 44.
[10] Durac, 2007, p. 661.
[11] Interview with Bettina Muscheidt, 2014, November 14.

رأى البعض بأن الثقة والحماس للمرحلة الانتقالية، والمشاركة في رعايتها والإشراف عليها، ودعم مجموعة واسعة من المشاريع والمبادرات والأنشطة المدنية التي رافقت تلك الفترة، وتبشير اليمنيين بأن الطريق قد بات سالكاً للانتقال إلى "دولة حديثة تحترم الحقوق الديمقراطية للمواطنين"... كل ذلك كان يخفي في طياته مشاعراً مختلطة وربما متناقضة لدى المؤسسة الأوروبية، وتسابق محموم بين دولها، مما أربك دورها، وقلل من فاعليته لصالح فاعلي الصف الأول؛ دول الخليج وأمريكا وبريطانيا[12] .

قبل أن تلتئم صفحات مسودة "الدستور المنتظر"، وتكتمل مفرداتها القابضة على جمر دولة المواطنين الحديثة، كانت المماحكات والتصفيات بين أطراف الحوار / النزاع في صنعاء قد بلغت ذروتها عوضاً عن أن يؤدي "مؤتمر الحوار الوطني" إلى انفراجه وخفض حدة التوتر وفتح أبواب مرحلة جديدة، وكما هو مأمول ومُنتظر، وبعد جهود دولية خارقة تم بذلها في سبيل جعل النموذج اليمني نموذجاً استثنائياً في المنطقة. لكن ما هو كان واضحاً هو أن جميع "مناورات تحت الطاولة" كانت قد أُسْتُنفِذتْ، وكان على رقصة الثعابين – وفق تعبير القاموس السياسي اليمني - أن تُغيّر كلياً من رتمها ونقلاتها، فكانت الحرب على الأبواب!

في حقبة ما بعد 2015، كان الاتحاد الأوروبي – كمنظمة – صاحب الموقف الأكثر ثباتاً في رؤيته للمسار السياسي كحل وحيد للأزمة اليمنية، وانعكس ذلك بوضوح في قراراته المتقدمة ضد تصدير الأسلحة إلى أطراف النزاع. لكن هذه الرؤية، وهذه القرارات، لم يستطع أن يُلزم بها كل دوله الأعضاء لينعكس على علاقاتها هي الأخرى مع أطراف النزاع، كما لم يستطع تحويل تصوره للحل إلى مشروع قابل للتنفيذ ليقطع الطريق أمام الفاعلين الإقليميين وحلفائهم على الأرض من تحويل الحرب إلى استثمار قد يكون طويل الأمد.

في ورقته عن دور الاتحاد الأوروبي من الأزمة اليمنية والتي سلط فيها الضوء على مرحلة ما بعد حرب 2015، يُشير بونفوي[13] (Bonnefoy) أيضاً إلى أسباب أخرى حالت دون أن يكون للاتحاد الأوروبي دوراً فاعلاً أكبر للتخفيف من نزيف هذا النزاع المفتوح، أبرزها:

- افتقار إلى المعلومات والفهم المناسبين بسبب الإهمال أو بسبب التعقيد المزعوم للوضع في اليمن.
- العشوائية في سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، والتناقض في الدوافع والمصالح.
- لا ينظر صانع القرار في المؤسسة الأوروبية لليمن باعتبارها مصلحة حيوية.

[12] Bonnefoy, 2020, p. 71.
[13] Ibid., 2020, p.

الاتحاد الأوروبي والمسألة الجنوبية

يمكن القول بأن التصور السائد عن "المسألة الجنوبية" لدى صانع القرار الأوروبي قد شابته الكثير من الالتباسات، ومرّ بمحطات شائكة وطرق وعرة، وتأثر ببوصلة الصراعات الدولية المختلفة. ولفهم الصورة بشكل أوضح، علينا أن نعود إلى مرحلة مبكرة.

في فترة ما قبل الوحدة ظلّت العلاقة مع دولة "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" (People's Democratic Republic of Yemen "PDRY")، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تبنت توجهاً ماركسياً، محكومة بالمسارات المتقلبة للحرب الباردة[14].

فكما أشرنا سالفاً، لم تدعم المفوضية الأوروبية اليمن الجنوبي إلا مشروعاً وحيداً وكان ذلك في العام 1982. وبالنسبة لدول أوروبا الغربية، التي تُشكّل القاعدة الصلبة للاتحاد الأوروبي منذ فكرته الأولى، يُشير هاليداي بأن علاقتها بالدولة الماركسية قد سادها الكثير من التحفظ[15]. فعلى الرغم من أن النظام السياسي الحاكم كان يُصدِّر خطاباً خارجياً موجهاً بوضوح ضد الدول الغربية، لكنه اكتشف بأن هناك نوع من التناقض في الإمبريالية بين أمريكا وأوروبا، أو درجات متفاوتة من الإمبريالية، بما يُمكِّن دول العالم الثالث من الاستفادة من هذه الاختلافات. وتجنباً لنهج كوريا الشمالية الانتحاري، وفي ظل شحة المساعدات الخارجية، كان 50% من حجم التبادل التجاري الخارجي يتم مع هذه الدول، وكان مفيداً من وجهة نظر القيادات الجنوبية، ولأسبابٍ مختلفة[16]. جدير بالإشارة هنا إلى أن هذا التصور لشكل العلاقة مع الغرب لم يكن ثابتاً على طول الخط، وقد يتحول إلى تهمة يستحق أقصى العقوبات، وكانت واحدة من التهمة التي وُجِهت إلى علي ناصر محمد بعد إخراجه من السلطة[17]. وباستثناء فرنسا التي كانت تربطها علاقات مع اليمن الجنوبي، وهي الوحيدة التي استقبلت أرفع مسؤول جنوبي يزور أوروبا الغربية منذ الاستقلال في العام 1967، فضلا عن تقديمها لبعض المساعدات وبجانب السويد، كانت الدول الأخرى ترى بمحدودية الجدوى من إقامة العلاقات مع الجمهورية الشعبية[18] (PDRY). ولا شك أن محاولة تصدير الثورة إلى دول الجوار، فضلا عن احتضان "مجموعة كارلوس" الإرهابية (Carlos Group)[19]، قد أثّرت كثيراً في المساعي نحو فتح نوافذ للتواصل مع العالم الغربي، وإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية[20].

---

[14] Katz, 1995, pp.86-87.

[15] Halliday,1990, p. 38.

[16] Ibid., p. 63.

[17] Ibid., p. 49.

[18] وزير الخارجية الجنوبي باريس في العام 1976، والتقى الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان Giscard d'Estain ، واتفقا على الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام (Halliday,1990 p. 75) ,

[19] Clark, 2010, pp. 120-121

[20] مع إنه في هذه الفترة كان اليمن الشمالي أحد أهم المحطات لنقل المجاهدين إلى أفغانستان، لكن المصطلحات التوصيفات كانت تختلف تماماً في تلك الفترة بفعل حسابات الحرب الباردة.

عندما قامت الوحدة اليمنية في العام 1990 لم يكن الاتحاد الأوروبي بهيكله الحالي قد تأسس بعد. وبالنسبة للمفوضية الأوروبية التي تعمل كإطار أوروبي موحد قبل قيام الاتحاد، لم يعثر الكاتب على مصدر يُشير إلى موقفها من قيام الوحدة اليمنية. لكن ما هو واضح، وكما يشير كاتز[21]، أن موقف دول غرب أوروبا كان منسجماً مع الموقف الأمريكي في تأييد خطوة الوحدة بين دولتي الشمال والجنوب، ثم عبروا عن حماسهم الشديد ودعمهم للنظام السياسي والتوجهات الجديدة التي أعلنت عنها الدولة الوليدة: نظام برلماني تعددي يتم فيه انتخاب مجلس النواب بشكلٍ مباشر، دستور كَفِل حق التصويت والترشح لجميع المواطنين البالغين، إقرار المساواة القانونية بين جميع المواطنين، واستقلال القضاء، والحق في حرية التعبير والمعرفة والوصول إلى المعلومات، وغيرها من الوعود الكبيرة التي جعلت منها نموذجاً فريداً في تاريخ الجزيرة العربية كله [22]. في الفترة بين 90 – 93، شَهِدَت الحياة السياسية – على الرغم من الاغتيالات والتصفيات والمنافسة الشرسة بين الأجندة السياسية والإيديولوجية[23] – ازدهاراً كبيراً، ونشاطات نوعية، حيث زاد عدد منظمات المجتمع والحركات النسوية بشكل لافت، وزاد تأثيراها وفاعليتها، كما زادت عدد وسائل الإعلام، وعاشت أزهى أيامها في التعبير عن كل وجهات النظر المختلفة والانتقادات للنخب الحاكم، وبحرية تامة[24]. وعلى الرغم من بعض الانتهاكات التي رافقتها، جاءت انتخابات 1993 تتويجاً ختامياً باهياً لهذا الماراثون الشيق والخشن في نفس الوقت، فوصفتها صحيفة «الإيكونوميست» (The Economist) بـ" الانتخابات الأكثر ديمقراطية في العالم العربي"[25].

> كانت مواقف السياسات الأوروبية من هذه الحرب قريبة إلى حد ما من الموقف الأمريكي وتمثلت في دعم جهود وقف الحرب من خلال المبادرة التي تبنتها دول الخليج، لكن في المقابل كانت هذه المواقف ضد الانفصال

وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية التي قادت إلى تشكيل هذه اللوحة الزاهية للعرس الديمقراطي التعددي الخاطف؛ أي كـ "خيار استراتيجي" لمنع هيمنة كل طرف على الآخر كما رأت جوليان شويدلر أو كمغامرة قصيرة الأجل هدف من خلالها كل طرف من الأطراف – ذات التاريخ غير الديمقراطي – إلى توسيع سلطاتهما على حساب الطرف الأخر وكما وجدت سارة فيليبس، وباستخدام نفس النخب والهياكل القديمة لنظامي ما قبل

---

[21] Katz, 1995, pp. 86 – 87.
[22] Phillips, 2007, p. 5.
[23] في مقالته عن تجاذبات ما بعد الحرب، أظهر هدسون الجانب الآخر من الصورة، أي ما كان يدور في دهاليز السياسية (Hudson, 1995.).
[24] For an in-depth analysis of the background on this period, see Carapico, 1998, pp. 140 - 169.
[25] Katz, 1995, P. 87.

الوحدة[26]. لسوء الحظ، لم يستمر هذا العرس الديمقراطي طويلاً، فحرب 1994 كانت على الأبواب، هذه الحرب التي جاءت في سياق إقليمي ودولي مرتبك ومعقد.

كانت مواقف السياسات الأوروبية من هذه الحرب قريبة إلى حد ما من الموقف الأمريكي وتمثلت في دعم جهود وقف الحرب من خلال المبادرة التي تبنتها دول الخليج، لكن في المقابل كانت هذه المواقف ضد الانفصال تماماً، فعارضت تقديم أي دعم للجنوب في هذه الفترة، كما غضت الطرف عن انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل القوات الشمالية. والمفارقة التي حملت هنا بعض الغرابة هي في تقاطع هذا الموقف من أطراف النزاع مع الموقف العراقي، على الرغم من خوضهما حرب ضد بعضهما البعض خلال أزمة الخليج الثانية قبل أربع سنوات فقط[27].

بعد أن وضعت الحرب أوزارها، حدث صمت مريب حيال ما جرى في اليمن، وتم السكوت على كل الانتهاكات الإنسانية وتدمير أسس الحياة للغالبية العظمى من سكان الجنوب، كما لم يتحدث أحدٌ بعدها عن القرارات الدولية التي صدرت أثناء الحرب[28].

الديمقراطية والحرب: تفسيرات ناقصة

قد يكون تحليل ومراجعة الكثير من الدراسات والأوراق التي كُتِبت عن هذه المرحلة مفيداً لفهم الأسباب التي أدّت إلى اعتبار ما جرى في الجنوب وكأنه أمرٌ ليس ذات شأن، بجانب بالطبع السبب الرئيسي في التردد عن دعم أي "حركة انفصالية"، حتى وإن كان الأمر أكثر بكثير من كونه مجرد حركة انفصالية كتلك الحركات المنتشرة في طول وعرض العالم.

تحققت الوحدة اليمنية في الفترة التي تُوِج فيها المعسكر الغربي بقيادة أمريكا شرطياً وحيداً على العالم، وبما أن اليمن كانت أحد ساحات المواجهات الساخنة بين المعسكرين، فلم يُسْتَبعَد أن تبقى التصورات تجاه جنوب اليمن تتغذى على ترسبات الحرب الباردة، ولكي يتم إحلال الليبرالية في العالم، كان لا بد من تصفية الجيوب الشيوعية. على الجانب الآخر، ظهرت محاولات مبكرة لتفصيل النموذج اليمني على مقاس النموذج الأمريكي باعتبار الأخير صورة النظام السياسي الأكمل والنهائي والمهيمن، والنموذج الذي يجب أن يكون الإنسان الأخير على نسخته، وفق بعض الأطروحات ذائعة الصيت لمرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة[29]. ولهذا جرى تصوير حزب المؤتمر على أنه صورة أولية من الحزب الديمقراطي، وحزب الإصلاح النسخة الأولية من الحزب

[26] Schwedler, 2002, p. 48; Phillips, 2007, p. 4, Carapico, 1998, p. 140-145.
[27] For discussion of that see Katz, 1995.
[28] Security Council, 1994.
[29] Fukuyama, 2002.

الجمهوري، كما تم تشبيه محاولة الانفصال بما حدث في التاريخ الأمريكي[30]، لنجد أنفسنا أمام نبوءات تُبشِّر بأن التاريخ اليمني سيُكرر نفس مسار التاريخ الأمريكي!

عند مراجعة كثير من الكتابات والأرواق التي تناولت تلك الفترة، سنجد أنه غالباً ما يتم التركيز على هزيمة الحزب الاشتراكي في انتخابات 1993، وخسارته لجزء من حصته في السلطة وكأنها السبب الوحيد أو الرئيسي الذي أشعل حرب 1994، أو كما جرى تسميتها بـ "حرب الانفصال". وعند قراءة ذلك على ضوء ما يتم عرضه عن تجربة النظامين قبل الوحدة وعلاقاتهما الخارجية: نظام اشتراكي ديكتاتوري كان عضوا فاعلاً في المنظومة الاشتراكية. وفي المقابل، نظام تقليدي، ولكنه نصف ليبرالي حظي بدعم وتبني من المعسكر الغربي. وعلى ضوء ذلك يتم الوصول إلى استنتاج ما عن الدوافع المحركة لكل ما حدث، وإن لم يتم الإفصاح عنه صراحة في العادة، والمتمثل في عدم قدرة الطرف الجنوبي على تحمّل تبعات الممارسة الديمقراطية! لهذا لا يتم – في الغالب – الإشارة إلى الأسباب الأخرى التي قادت إلى الحرب؛ وإن تم، فيتم الإشارة إليها على أنها أسبابٌ ثانوية في أحسن الأحوال، وأبرزها ملف الاغتيالات لعدد كبير من كوادر الحزب الاشتراكي في العاصمة صنعاء. كما لا يتم تقديم تفسير وافٍ لكل العوامل التي قادت إلى تبني الخيار الديمقراطي في سياق لم يكن مؤهلاً لها، وهو تفسيرٌ في حال تم لربما كان قد ساهم في تقويم وتعميق الفهم حول الحالة اليمنية التي تبدو على الدوام عسيرة على الفهم، وبالتالي ترشيد جهود دعم وتطوير العملية الديمقراطية، وجهود تثبيت ركائز دائمة للاستقرار بشكلٍ عام!

ما يُمكن الاتفاق عليه هنا، هو أن عملية التوحيد تمت على عجلٍ ودون استعدادٍ كاف لها من النواحي السياسية والاقتصادية والقانونية، ولم تكن مؤسسات الدولة الناشئة والمنقسمة بقادرة على إدارة تعدد السلطات، فضلا عن افتقار كلا النظامين إلى أي تجربة سابقة من الممارسة الديمقراطية. أشار البعض – وكما أسلفنا – إلى أن الخيار الديمقراطي كان خياراً قصير الأمد هدف من خلاله كل طرف إلى إزاحة الطرف الآخر. وربما قد تكون هذه هي أكثر الأسباب وجاهة في تفسير سر الديمقراطية المسلوقة بين ليلةٍ وضحاها. لكن ما يتم تجاهله / إغفاله / عدم ذكره في العادة، هو أن النخبة السياسية في الجنوب طرحت برنامجاً واعداً للإصلاح السياسي والاقتصادي بعد كارثة 86 واستباقاً للتحولات الكبيرة على الصعيد الدولي، كان من أبرزها إصلاح النظام السياسي بتحويله من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي قائم على الديمقراطية، فضلاً عن إصلاحات سياسية واقتصادية أخرى، وإعادة النظر في العلاقات مع

> بعد تحقيق الوحدة اليمنية، كان الحزب الاشتراكي صاحب الفكرة في تبني دستور مدني ليبرالي متحرر يُشدد على المواطنة المتساوية والعدالة

[30] See Carapico, 1998, pp. 140 – 145; Katz, 1995.

العالم الخارجي متجاوزاً للثنائية القطبية التي سادت في الماضي. وصحيح أن الفكرة لم تمر بسهولة أثناء النقاش حيث واجهت الكثير من المعارضة والنقد والاتهامات من مختلف الأوساط الحزبية والعسكرية في دولة الجنوب، لكن التغيّرات الدولية المتسارعة، والأوضاع المحلية الصعبة قد دفعت في نهاية المطاف إلى تبني هذه التوجهات الإصلاحية الجديدة بشكلٍ رسميٍ، لتصدر فيما بعد ضمن كُتيب تم عنونته بـ"الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في جنوب اليمن (1978-1986)"[31] (Critical-Analytical document). وربما قد ساعد، بجانب هذه الأسباب، بروز قيادات حزبية معتدلة كان لديها فهم عميق لكل المسببات التي أدت إلى تفجّر مشكلات كبيرة وأحداثاً مأساوية متكررة في تجربتي دولتي الشمال والجنوب المعاصرتين، فضلا عن تصورات جذرية للحلول، وأبرز هذه الأسماء: جار الله عمر، حيدر أبو بكر العطاس، ياسين سعيد نعمان...إلخ[32].

بعد تحقيق الوحدة اليمنية، كان الحزب الاشتراكي صاحب الفكرة في تبني دستور مدني ليبرالي متحرر يُشدد على المواطنة المتساوية والعدالة، بينما سعى علي عبد الله صالح إلى تعطيل اتفاقية الوحدة والالتفاف على الدستور المُقر عن طريق الاتفاق مع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وهي الفكرة التي أدت إلى ميلاد حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكما أشار الشيخ الأحمر بنفسه في مذكراته[33]، وقد دخل الحزب الحياة السياسية معارضاً متشنجاً للدستور، وبخطاب اسلاموي متشدد جداً.

عندما بدأت الأزمة السياسية بين شريكي الوحدة تلوح في الأفق، طرح العطاس، وكان رئيساً للوزراء وقتها، برنامجاً لإصلاح الاختلالات في بنية السلطة الحاكمة. وعندما تفاقمت الأزمة وتدخلت دول عربية للوساطة تم توقيع "اتفاقية العهد والاتفاق" في العام 1993 بالعاصمة الأردنية عمان وأبرز ما نصت عليه: لا مركزية إدارية، إصلاحات سياسية تتعلق بتنظيم سلطات وصلاحيات السلطة التنفيذية، إخراج المعسكرات من المدن وإعادة تنظيمها ودمجها. في مقالة هدسون Hudson التي عرض فيها وجهات نظر كل طرف من الأزمة السياسية، كانت شكاوى القيادات الجنوبية قائمة على قضايا واقعية حقيقية على رأسها وقف القتل المجاني للقيادات الجنوبية في صنعاء، بينما كانت وجهات نظر القيادة الشمالية قائمة على تُهم وتوجسات وظنون وهاجس مؤامرة مستحكم[34]. ويبدو في هذا السياق أن موقف صالح من حرب الخليج قد جعله يتوقع ردة فعل انتقامية ضده في أي لحظة. يشير هدسون أيضا إلى أن التهديدات الثلاث التي كانت تؤرق نظام صالح في ذلك الوقت هي على النحو الآتي: الحزب الاشتراكي، الإصلاحات السياسية والملف الاقتصادي، وقد شكلت مؤسسة الحزب التهديد الأبرز لكونها تمتلك قوة وسيادة[35]. ومن المفارقات الغريبة هي أن النقاط التي تضمنتها "وثيقة العهد والاتفاق"،

---

[31] الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (1976-1986، بدون تاريخ إصدار، وبحسب جار الله عمر فإن تاريخ صدورها كان في العام 1989.

[32] See also Omar, 2008; Halliday, 1990, pp. 44-53; El-Gohary, 1992, pp. 352 - 353

[33] Al-Ahmar, 2008, pp. 255 – 257.

[34] Hudson, 1995, pp. 19 – 32.

[35] Ibid., pp. 19 – 32.

والتي اعتبرها نظام صالح بأنها كانت "مؤامرة" على الوحدة، سيتم إعادة انتاج نسخة شبيهة لها خلال مؤتمر الحوار الوطني وبعد قرابة العشرين سنة من الحروب والإخفاقات والرقص على رؤوس ثعابين كل الأزمات. كان يُشكل الجنوب في ذلك الوقت، وبمؤسساته المنظمة والمنضبطة، عامل توازن ورافعة قوية لإحداث التغيير الإيجابي وتمرير إصلاحات سياسية واقتصادية. ولو استمر الأمر، لربما كان بإمكان ذلك أن يمنع أو يُخفف من هذه النهاية المأساوية حيث سقط البلد في هاوية لا قرار لها. وقد لاحظ برنار روجييه Bernard Rougier مبكراً كيف تلاعب النظام في الشمال بدعاية سياسية حوّلت الوحدة اليمنية إلى أسطورة أو مقدس تُجرّد من الشرعية كل محاولة لبناء وطني يأخذ في الحسبان الاختلافات المحلية[36].

بعد انتهاء الحرب، سيتم سريعاً طي ما حدث، ودون أدنى التفاتة. لقد تم للتو الانتهاء من أحد الجيوب الشيوعية المؤرقة، وبالتالي فالعالم قد بات أكثر تهيئاً للتكيف مع قيم النظام العالمي الجديد، القيم النهائية التي ستضمن استقراراً مستداماً.

بعد انتهاء الحرب، سيتم سريعاً طي ما حدث، ودون أدنى التفاتة. لقد تم للتو الانتهاء من أحد الجيوب الشيوعية المؤرقة، وبالتالي فالعالم قد بات أكثر تهيئاً للتكيف مع قيم النظام العالمي الجديد، القيم النهائية التي ستضمن استقراراً مستداماً. سيدخل الجنوبيون فجأة، وبدون مقدمات، في أوضاع اقتصادية وسياسية ونفسية قاسية، ستتلاشى كل الفرص أمام هؤلاء بالحصول على مستقبل وظيفي أفضل بعد طردهم من وظائفهم، وعلى إثرها سيخسرون كل شيء، حتى الصورة الجيدة المرسومة عنهم في أذهان أبنائهم كأرباب الأسر سيفقدونها كلياً بسبب عدم قدرتهم على توفير أبسط الاحتياجات. سيكون لذلك تبعات كثيرة على أكثر من جيل، وعلى كافة المستويات، وإلى حد اللحظة. وبالنسبة للوضع العام في اليمن، فقد تحول البلد في غضون سنوات قليلة إلى أحد أخطر البؤر التي تُهدِّد الأمن العالمي. ومن يومها لن يُنظر إليه أو يتعاطى معه إلا كمشكلة أمنية بحتة!

حصاد السنوات الأخيرة

ظهر الحراك السلمي في الجنوب الذي طالب بإزالة كافة المظالم التي وقعت على مئات الآلاف من الموظفين الجنوبيين في العام 2007، وقد كان امتداداً لسلسلة طويلة من الاحتياجات الصغيرة والمتقطعة. أدى

[36] Rougier, 2008, p. 124.

استخدام الأمن للعنف المفرط والاعتقالات التعسفية ضد المتظاهرين السلميين إلى تحوّل الحراك من حراك مطلبي إلى حركة شعبية واسعة تُطالب بالانفصال[37]. في تلك الأثناء حيث كانت تجري مفاوضات شاقة وبلا أمل مع صنعاء لإقناعها بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. سيتم النظر إلى الحركة الجنوبية ليس كنموذج سلمي مدني يمكن أن يُشكّل ضغطاً كبيراً على السلطة لوقف عبثها، ومنعها من جر البلاد إلى الهاوية، وفي بلد متروس بالسلاح والعنف والحروب. ولكن سيتم عدّه ضمن أبرز ثلاث مشكلات أمنية تُهدِّد بفشل الدولة اليمنية، بجانب التمرد الحوثي في الشمال والتنظيمات الإرهابية. وطوال السنوات التي جرى فيها التنكيل بنشطاء الحراك السلمي، كان يجري التنديد فقط بالجوانب المتعلقة بالانتهاكات الإنسانية، ودون أن يكون هناك أي مقترحات جادة لحل هذه المشكلة، كما سيتم الاختلاف حول فيما إذا كانت هذه القضية بحاجة إلى حل أمني أم إلى حل سياسي! لقد تُرِك الباب مفتوحاً أمام نظام صالح للتعامل معها، وكانت كل الدعوات تُطالبه فقط بالكف عن قتل المتظاهرين السلميين من قِبل أجهزته الأمنية.

كان الحوثي عن طريق التمرد المسلح ينتزع مكاسب سياسية على طول الوقت، وعن طريق وساطات خارجية، وكانت الأبواب الدولية تُفتح أمام نخبه، ويصبح صوته مسموعاً أكثر. بينما، في المقابل، كانت المكاسب التي تعود على المحافظات الجنوبية عن طريق النضال السلمي ضئيلة جدا، مع زيادة وتيرة العنف، حتى اقترب الناس إلى استنتاج مفاده بعدم جدوى النضال السلمي في اليمن، أو اليأس منه.

في تلك الأثناء، كان الاتحاد الأوروبي يخوض هو الآخر ماراثونات عسيرة لإنقاذ ماء وجه أجندة "الورقة الاستراتيجية"[38] المتعلقة بالحكم الرشيد، تعزيز العملية الديمقراطية، القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية. استمر الوضع على هذا الحال من المراوحة، الشد والجذب، وسوء الفهم والتقدير، حتى جاء العام 2011 ودخل البلد في مسار مختلف تماما.

بعد تفجّر الانتفاضة الشبابية، ودخول مجلس التعاون الخليجي على خط الأزمة، تم الاتفاق على فترة انتقالية يتم فيها نقل السلطة إلى "رئيس جديد" لمدة عامين، وتشكيل "مؤتمر حوار" لإعداد دستور جديد للبلاد. وقع الاختيار على نائب صالح؛ الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي، ليتسلم مقاليد السلطة في اليمن. تم اختيار هادي – الجنوبي - نائباً للرئيس بعد انتهاء حرب 1994 لإضفاء تمثيلاً شكلياً للجنوب. وطوال السبعة عشرة سنة ظل هادي بدون أدنى صلاحيات، ولا يُمارس أي مهام، ينام إلى ما بعد الظهر، ثم ينهض لاستقبال ضيوفه في مجلسه ومشاركتهم مضغ القات وإلى وقتٍ متأخر من الليل، وقد قيل الكثير عن سِر اختيار صالح له. تم تنصيب هادي عن طريق انتخابات بدون منافس، وكان بإمكانه الفوز في هذه الانتخابات بمجرد حصوله على

[37] For more, see Human Rights Watch, 2009.
[38] European Commission, 2007

صوت واحد فقط، وكما علّق مراسل البي بي سي عند انتهاء عملية الاقتراع[39]. في الجنوب عارضت الغالبية العظمى من قوى الحراك الجنوبي الانتخابات لدرجت أنها حاولت أن تمنع الاقتراع، فسقط على إثرها 9 قتلى بعد إطلاق قوات الأمن النار عليهم[40]. لم تكن وجهة نظر الفصائل الحراكية في مقاطعتها للانتخابات الرئاسية تنطلق من معارضتها لنقل السلطة من صالح، بل هي كانت تؤيد هذه المطالب تماماً، بقدر ما كانت تعترض على الطريقة الديكورية في التغيير، والدفع بجنوبي ليصبح رئيساً انتقالياً - لمدة عامين فقط، وكما كان مُقترح - وهو لم يُمارس أي دور أو يقوم بأي مهام أو يتولى أي مسئولية منذ زمنٍ طويل خشية أن يتم التلاعب من خلال ذلك على مطالب الجنوبيين[41]. كما قد يعدّها البعض استفتاءً على الوحدة التي يُطالب كثير من الجنوبيين بضرورة إجراء استفتاء حولها برعاية الأمم المتحدة.

> إن المشاريع السياسية ليست مشاريعاً مقدسة، بل هي مشاريع تخضع للنقاش والتفاوض وإعادة النظر فيها على نحوٍ دائم.

كان الرئيس هادي مرشحاً غير متوقعاً على الإطلاق في ظل وجود شخصيات بارزة ومؤثرة وتحظى بسمعة جيدة، جنوبية وشمالية، وكان يجري الحديث في تلك الفترة عن حظوظها الأوفر بتولي أهم منصب في البلد وفي ظل ظروف هي الأصعب والأعقد خلال النصف قرن الأخيرة. بل يمكن القول، ودون مبالغة، بأنه لا أحد في اليمن كان يتوقع أن يصبح هادي رئيسا خلفاً لصالح، ربما حتى هادي نفسه. هادي الذي شارك في أحداث 1986 المأساوية، ثم قاد القوات المهاجمة ضد الجنوب في حرب 1994، لم يكن بالطبع هو المعني بإشارة رئيسة وفد المفوضية الأوروبية إلى اليمن في المقابلة الصحفية عندما وصفت المرحلة لانتقالية بالتاريخية والاستثنائية وتحدثت بصيغة نقدية عن (أناس الماضي) الذين يعرقلون الانتقال، ويعكرون مزاج المستقبل[42]؛ وهي إشارة يتم استخدامها في القاموس السياسي اليمني للإشارة إلى القيادات الجنوبية المنفية في الخارج.

عارضت معظم فصائل الحراك الجنوبي مؤتمر الحوار الوطني الذي جرى في صنعاء في الفترة بين 2012 – 2014، ومع إن معارضتها كانت سلمية ومن خلال فعاليات مدنية، ولم تؤثر على مجريات المؤتمر، مع ذلك طالتها انتقادات شديدة من السفراء الأجانب والرعاة الدوليين الذين واصلوا الليل بالنهار في سبيل إنجاح الفترة الانتقالية لطي صفحة صالح، وتَجنُّب حرب أهلية مدمرة[43] . في 21 فبراير 2013، وبمناسبة الذكرى الأولى

[39] DW, 2012, February 23; IFES, 2012.
[40] Reuters, February 22, 2012.
[41] DW, 2012, February 21.
[42] Interview with Bettina Muscheidt, 2014, November 14.
[43] International Crisis Group, 2012, July 3.

لانتخاب هادي رئيسا للجمهورية، قتلت وجرحت قوات الأمن في مدينة عدن العشرات من متظاهري الحراك الجنوبي الذي أرادوا التعبير عن معارضتهم لانتخاب هادي، وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية عن تلك الأحداث الآتي: " حاولت السلطات اليمنية إنهاء الاحتجاجات السلمية بالاستخدام المروع للقوة المهلكة دون أي اعتبار للمعايير الدولية"[44]. كانت تلك الانتهاكات المروعة تجري أثناء فترة التهيئة لمؤتمر الحوار، وقبل أيام قليلة من انطلاقه، وفي ظل الوعود الدولية بالانتقال إلى دولة المواطنة المتساوية والمستقبل الاستثنائي!

في مؤتمر الحوار تم تخصيص فريق عمل خاص بالقضية الجنوبية شارك فيه ممثلين عن كل القوى السياسية في اليمن، ورأسه محمد علي أحمد، وهو قيادي حراكي بارز وأحد قيادات الدولة في الجنوب. في نهاية المؤتمر، تم التوصل إلى خلاصات مكتوبة عن جذور ومسببات القضية الجنوبية، وقد كانت جيدة إلى حد كبير، لكن الخلاف حدث عند طرح الحلول، أي كم عدد الأقاليم التي ستتكون منها الدولة الفيدرالية المقترحة. تم تكليف الرئيس عبدربه بالحسم في هذه القضية، وهي ربما أهم قضية لمؤتمر الحوار. الحل الذي اقترحه هادي، والملابسات حول طريقة تكليفه بحسم الأمر، أغضبت الفصيل الوحيد المشارك باسم الحراك الجنوبي، فاضطر إلى الانسحاب من المؤتمر متهماً رئاسة المؤتمر بعدم الالتزام بالتوصيات حول الحلول المتفق عليها بخصوص القضية الجنوبية، فضلاً عن عدم تنفيذ أي من إجراءات بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها قبل انطلاق المؤتمر[45].

شارك حزب صالح وجماعة الحوثي، والتي تُطلِق على نفسها "أنصار الله"، بفعالية في مؤتمر الحوار الوطني من البداية وحتى النهاية. بعد انتهاء جلسات المؤتمر، وحصول دربكة سياسية حول شكل الدولة الفيدرالية، استغل صالح والحوثي حالة الارتباك الشديدة، وانعدام الثقة التي سادت في تلك الفترة، فضلاً عن أخطاء فادحة وقعت فيها الرئاسة وحكومة التوافق، لإسقاط العاصمة عسكرياً، والسيطرة عليها، وبعدها الدفع بقواتهما صوب الجنوب، فتُطوى المرحلة الانتقالية، لتبدأ مرحلة جديدة كانت الحرب والمعاناة الإنسانية المروعة هي عنوانها الوحيد.

انطلقت عاصفة الحزم في 26 مارس 2015 تحت مزاعم إعادة الحكومة المعترف بها دولياً إلى صنعاء. في هذه الأجواء المرتبكة والمليئة بالخيبات والتجارب المريرة، شعر كثير من الجنوبيين – بعد تقدّم قوات صالح والحوثي صوب مناطقهم – بأنهم بصدد الخضوع لما يسمونه "احتلالاً" جديداً لا قبل لهم على مقاومته، وسيعمد على استبعادهم ومنعهم من الحصول على أي فرص، كما شعروا بأنهم سيواجهون ظروفاً معيشية قاسية جداً، وكانت التجارب والذكريات من نتائج حرب 1994 ما زالت طرية. لهذا وجدوا في دخول "التحالف العربي" في حرب

[44] Amnesty International, 20 February 2013 & 21 February 2013; UNHCR, 27 February 2014.
[45] International Crisis Group, 2013, Sanaa/Brussels, September 25.

اليمن فرصة لـ"تحرير" مناطقهم، والتقدّم بخطوات في طريق الاستقلال. كان معظم الجيل الجديد من الجنوبيين يعانون من قلة التعليم والتأهيل، يُضاف إليه تهميشهم وعدم الاستماع إلى أصواتهم خلال المراحل السابقة، مما جعلهم يقعون في كثير من التقديرات الخاطئة.

فرص محتملة وتوصيات

في اليمن، وفي ظل الدمار الممنهج والمتواصل الذي طال كل شيء؛ وعلى رأسه الكادر البشري نفسه، فإن البحث عن الفرص أو حتى ظِلال منها يمكن أن تُشكِّل أرضية للبناء عليها في الطريق إلى إعادة الاستقرار وصناعة عوامل السلام، بات أمراً في منتهى الصعوبة. ومع كل هذه التحديات الفكرية والواقعية، فإن ذلك لا ينبغي أن يمنعنا عن مزيد من الاشتغال والتفكير من خلال إعادة النقاش في كل الأفكار والتصورات المطروحة بحثاً بين ركامها عن فرصة أو أمل!

وفيما يتعلق بجنوب اليمن ومستقبله، فإنّ أهم النقاط التي يُمكن إعادة النقاش حولها ويمكن أن تفيد المنظمات الدولية المهتمة في الملف اليمني، وعلى رأسها بالطبع الاتحاد الأوروبي، تتلخص في الآتي:

- إن المشاريع السياسية ليست مشاريعاً مقدسة، بل هي مشاريع تخضع للنقاش والتفاوض وإعادة النظر فيها على نحوٍ دائم. وعليه، فإن إجبار واقع ما على أن يمضي في طريقة معينة حتى وإن كان النتائج معروفة مسبقاً بلا جدواها، فيعني المساهمة في جر هذا الواقع إلى مزيد من المشاكل والدمار، وبما يمنع رؤية أي فرصة أفضل ممكنة. لهذا، لا يُفترض بالجهود الساعية إلى إيجاد حلول مستدامة أن تقع في ازدواجية بفعل التنميطات السياسية والأفكار المسبقة، كالتنميطات القائمة على المواقف من الوحدة والانفصال في الحالة اليمنية مثلا.

لقد درجت الكتابات والأوراق السياسية والتوصيات بالتركيز على الانقسامات التي عانت منها الحركة الجنوبية، وعدم وجود كيان موحد ومتماسك يمكن أن يُمثّلهم في أي مفاوضات، فضلا عن الانقسامات الاجتماعية على خلفيات قبلية ومناطقية. وعلى ضوء ذلك يتم تبرير استبعادهم، عدم الاستماع الكاف لأصواتهم، أو بذل أي جهود يمكن أن تُساعدهم في حل المشكلات والتحديات المختلفة التي تواجههم ولا يملكون القدرة على تجاوزها بمفردهم. وبما أن اليمن كان يُنظر إليها كمشكلة أمنية بحتة على الدوام، فلم يكن مستغرباً أن تُركِّز تصورات الحلول المقترحة على ضرورة وجود أطراف قوية متماسكة مهيمنة. من منظور حل وتسوية النزاعات، فإن هناك ما تُسمى بـ"لحظة النضج" (Ripe moment) حيث تقع جميع الأطراف في "مأزق ضار متبادل" (Mutually Stalemate Hurting)

ويستحيل عليها حسم أي نصر بصورة منفردة. وعلى هذا الأساس، فإن الانقسامات قد تُشكِّل في بعض المرات فرص مثالية لمساعدة هذه الأطراف المستعدة لتقديم التنازلات في صالح بناء مجال سياسي رشيد يقوم على الأقل على الحد الأدنى من الديمقراطية والتعددية وقبول الرأي الآخر واحترام حقوق الإنسان والتزام خيار التنافس المدني السلمي، عوضاً عن أن تستفرد بهذه الأطراف قوى خارجية أخرى فتضطرها إلى تقديم تنازلات مجانية كبيرة، وبصورة قد تؤدي إلى نتائج سلبية فيما يتعلق بتطور هذه البلدان في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. في الجنوب يعمل "التوازن" بين القوى الاجتماعية على منع التفرد والاستبداد على نحوٍ دائم، لكن هذه القوى بحاجة إلى تطوير آليات جديدة وآمنة لترشيد التنافس في المجال العام. فالتنافس القائم على العنف لا يُمكن قط أن يُشكِّل خياراً للحسم والتفرد بالسلطة في السياق الجنوبي، بل يعني ضياع الجميع. وبما أن أفضل الأنظمة السياسية قد وُلِدت من رَحِم الأزمات، فيمكن أن تكون هذه اللحظة لحظة مناسبة لتأسيس مبادئ ومرجعيات تحكم وتضبط التنافس في المجال العام بين الفصائل الجنوبية المختلفة، ومساعدتهم للانتقال من التنازع المناطقي والقبلي إلى التنافس السياسي، وتأسيس إطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم. لكن أولاً وقبل كل شيء، ينبغي أن يكون هناك استعداد مسبق لالتقاط هذه اللحظة، ثم استعداد كافٍ لتقديم جهود كبيرة ومتناسقة ومنظمة ومخلصة، وبمعايير دولية، كتلك التي بُذِلت خلال "مؤتمر الحوار الوطني" في صنعاء، بدلاً من الفعاليات الموسمية التي تُقام هنا وهناك بين أطراف جنوبية، ولا تعود بأي نتائج إيجابية تُذكر. ويمكن لهذا المسار أن يُشكِّل أفقاً أو خياراً بديلاً لتحقيق السلام والاستقرار على مستوى اليمن ككل.

- يؤمن الاتحاد الأوروبي، وبشكلٍ قاطع، أنّ الحل الوحيد للأزمة اليمنية يكمن في الحل السياسي، وأن الحل العسكري لن يصل إلى أي هدف، بل سيُعمق الأزمة، وسيزيد المعاناة الإنسانية. وعلى هذا الأساس قام بجهود حثيثة لمنع تصدير السلاح إلى أطراف النزاع، فضلا عن جهوده الدبلوماسية على الصعيد الدولي. إن المبدأ العام الذي يقوم عليه هذا التصور أخلاقي جداً، أي عدم إغراق البلد بمزيد من العنف، لكنه في المقابل يفترض وجود اتفاق ضمني مسبق بين جميع الأطراف المعنية على قيم ومبادئ مشتركة بحيث يُصبح قابلاً للتطبيق على أرض الواقع. إن عدم قدرة الجماعات الضعيفة على حماية نفسها، وعدم التزام أطراف النزاع بمبادئ حقوق الإنسان، يجعل الأمر عسيراً، من الناحية الواقعية ومن الناحية الأخلاقية، كما يسمح لأطراف أخرى الاستثمار المفتوح في هذه الأزمة. ولهذا فعلى الاتحاد الأوروبي ليس بالضرورة التنازل عن هذا المبدأ، ولكن تطوير استراتيجية أكثر ملائمة، خصوصاً مع وجود المبعوث الأممي الجديد. وهذا لن يأتي إلا عن طريق إقامة نقاشات وحوارات معمقة واستراتيجية ودائمة وتتجاوز قنوات الشبكات التقليدية السابقة.

- ما زالت اليمن تُشكِّل تهديداً كبيراً لأمن العالم، وعلى مستوياتٍ عدّة. وبالنسبة لخطر التنظيمات الإرهابية فهو ما زال قائماً. صحيح أن خططه تراجعت، وبات أكثر تركيزاً على موائمتها على ضوء واقع الصراعات المحلية منذ العام 2015، لكن هذا الأمر لن يدوم، فحالة اللاستقرار التي يمر بها البلد قد تجعله ملاذا آمناً للتنظيمات الإرهابية، وكما يصفه البعض. لهذا فتبني استراتيجية شاملة تقوم على أكثر من بُعد لمساعدة الجهود المحلية باتت مطلوبة جداً. حققت القوات التي تم تشكيلها بعد 2015 الكثير من التقدم في ملف مكافحة التنظيمات الإرهابية، لكن هذه القوات الأمنية تفتقر إلى المعايير المؤسسية والتأهيل والتدريب من ناحية، ومن ناحية أخرى تمارس بعض الانتهاكات في حقوق الإنسان، وهو ما قد يفضي إلى نتائج سلبية في المستقبل. يُمكن للاتحاد الأوروبي أن يساهم في تأهيل وتدريب ورفع كفاءة هذه القوات ليس في الجوانب الميدانية فقط، ولكن فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية. إن هذا الأمر يتطلب استراتيجيات وشراكات من نوع جديد[46].

> بما أن أفضل الأنظمة السياسية قد وُلِدت من رَحِمِ الأزمات، فيمكن أن تكون هذه اللحظة مناسبة لتأسيس مبادئ ومرجعيات تحكم وتضبط التنافس في المجال العام بين الفصائل الجنوبية المختلفة

- يُحاول الاتحاد الأوروبي الاشتغال على مسار طويل الأمد في التعامل مع مشاكل وأزمات الشرق الأوسط من خلال ما سماها البعض "فلسفة التدرج" القائمة على الإقناع والشراكة ومفهوم القوة الناعمة[47]، وهذا ما يميزه عن الموقف الأمريكي. وفي هذا الصدد، عمل الاتحاد الأوروبي ودوله على دعم وتأهيل الكثير من منظمات المجتمع المدني والكوادر والخبراء المحليين بما جعل منهم كفاءات دولية، وأصبح حضورهم وصوتهم وتمثيلهم قوياً وفاعلاً على المستوى العالمي، كما ساعدهم كثيراً في الحفاظ على استقلاليتهم، وجنبهم الدخول في بازار شراء الولاءات الذي ازدهر بشكلٍ مروع منذ العام 2012. تمثّل هذه النُخب أهم ثروة لدولة كاليمن في الوقت الحالي، وهي جاهزة للمساهمة في إعادة بناء البلد حالما تتوفر فرص سانحة للاستقرار. في الجهة المقابلة، حُرِم الجنوبيون، ولأسبابٍ مختلفة، من الحصول على أي فرص مناسبة لتطوير وتأهيل أنفسهم، وفي الفعاليات الدولية يظهر ضعف وهشاشة التمثيل

[46] González Laya, 24 September 2021; Lovatt, 30 September 2021.
[47] Youngs, 2004, pp. 3 – 4.

بوضوح. إن بلداً كاليمن يمر في هذه مثل الظروف المأساوية، ويُمارس ضده حصار جماعي خانق على كافة المستويات، لا شك بأنه يحتاج إلى مزيد من الدعم والرعاية والتأهيل. على أنه، وبسبب الانقسامات الموجودة في الواقع المحلي، قد يؤدي الدعم والتأهيل في اتجاه واحد إلى تأسيس حالة مستدامة من اللاعدالة، وبما يحرم مجموعات كثيرة من القدرة على تمثيل أنفسهم بصورة جيدة في المناسبات التي تتطلب كفاءة عالية [48] (هذا الأمر لم يكن موجوداً على هذا النحو قبل 20 سنة، على سبيل المثال). إن الممثل الجنوبي – غير المؤهل - عندما يذهب إلى إحدى الفعاليات الدولية، والتي لا يحضرها إلا بشكلٍ عابر وعرضي، لا يعرف عن أعرافها وتقاليدها في الحوار والنقاش والتواصل، ويعتقد أنه بمجرد الحديث البسيط عن قضيته العادلة سيتفهمه العالم، خصوصاً في المؤسسات التي تشدد على موضوع العدالة. ولأنه غير متفرغ لهذا الأمر، مقارنة بزملائه، فضلاً عن دخول الكثير من التفاصيل السياسية والاقتصادية والأمنية، ولنقص خبراته في المشاركة في مثل هذه المحافل، كل ذلك يجعله في موقف ضعيف وهش ومتوتر على الرغم من شعوره بعدالة قضيته، مما ينعكس على نفسيته بشكلٍ سيء، ويؤثر كثيراً على مواقفه وتصوراته اللاحقة. وبشكلٍ عام، كان لحالة الاستبعاد والتهميش وتدمير المؤسسات أثاراً فادحة على الوعي بالقيم والمبادئ السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والمواطنة والعدالة، فضلاً عن التنافس الشديد بين التيارات والقوى الإيديولوجية المختلفة بما فيها التيارات الدينية المتشددة والمتطرفة، وفي موقع جيوسياسي يجعل من التدخلات الخارجية وبما تحمله من مصالح وسياسات وأجندة أمرا يَصْعُب مقاومته... كل هذا يجعل من ضرورة وجود نُخب مؤهلة تأهيلاً عالياً للقيام بمهمة التوعية والتنوير والترشيد أمراً في غاية الأهمية، من منظور المسار طويل الأمد.

- تخضع جهود ومشاريع وشراكات الاتحاد الأوروبي لمصفوفة من القيم والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية بما فيها حرية الرأي والتعبير، واحترام التعدد، وعلى هذا الأساس تخضع دائما للمساءلة. لهذا على الأطراف المحلية أن تعمل جاهدة في سبيل منع انتهاكات حقوق الإنسان وكل الممارسات الخارجة عن النظام والقانون، السماح بحرية التعبير وممارسة الحقوق السياسية المدنية، وتشجيع التعددية، وتعزيز مشاركة وحضور المرأة في المجال العام..إلخ، إن أرادت هذه الأطراف بناء شراكات مع أطراف دولية يمكن أن تُساعدها في ترميم وتطوير مؤسساتها، وتنظيم المجال العام، وصناعة واقعاً قابلاً لحلول استقرار مستدام.

[48] For more debate on this issue, see Barry, August 1998

هوامش

Al-Ahmar, A. H. (2008). Diary: Issues and Positions, Afaq Publishing House, Sanaa, 2sd Edition.

Amnesty International (2013, February 20). Yemeni security forces must not violently repress anniversary protests, Index Number: PRE 01/082/2013, https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/06/pre010822013en.pdf (accessed October, 2021).

Amnesty International (2013, February 21). Yemeni authorities unleash deadly force on protesters, Index Number: PRE 01/088/2013, https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/06/pre010882013en.pdf (accessed November, 2021).

Barry, B. (1998, August). Social Exclusion, Social Isolation and the Distribution of Income, London School of Economics, London, CASEpaper, CASE/12. Online available at: https://sticerd.lse.ac.uk/dps/case/cp/Paper12.pdf (accessed November, 2021).

Bonnefoy, L. (2020). The European Union's Role in the Yemen Crisis, in Day, S.W. and Brehony, N. (Ed.), Global Regional and Local Dynamics in the Yemen Crisis, Springer Nature Switzerland AG, Cham, Switzerland, pp. 69 – 80.

Burrowes, R. (1998). The Republic of Yemen: The Politics of Unification and Civil War, 1989–1995, in Hudson, M. (Ed), Arab Regional Integration: The Politics and Economics of a Fragmented Nation, Columbia University Press, New York, pp. 187–214.

Carapico, S. (1998). Civil society in Yemen: The political economy of activism in modern Arabia, Cambridge University Press, UK.

Clark, V. (2010). Yemen: Dancing on the Heads of Snakes, Yale University Press, New Haven and London.

Durac, V. (2010). The European Union in Yemen: The Triumph of Pragmatism over Normativity? European Foreign Affairs Review, Volume 15, Issue 5, pp. 645 – 661. Online available at: https://kluwerlawonline.com/journalarticle/European+Foreign+Affairs+Review/15.5/EERR2010046 (accessed October, 2021).

DW (2012, February 21). Yemen stages single-candidate election, https://www.dw.com/en/yemen-stages-single-candidate-election/a-15748690 (accessed November, 2021).

DW (2012, February 23). Presidential elections in Yemen: only one candidate. https://p.dw.com/p/14819 (accessed November, 2021).

El-Gohary, S. (1992). the Conflict in Aden (الصراع في عدن), Madbouly Bookshop for Publishing and Distribution, Cairo.

European Commission (2007). Yemen - European Community Strategy Paper for the period 2007–2013, Brussels. Online available at: https://www.yumpu.com/en/document/view/5717070/yemen-european-community-strategy-paper-for-the-period-2007- (Accessed October, 2021).

European Commission, Preparation of the Multiannual Indicative Programme 2011-2013. Online available at: https://eeas.europa.eu/archives/docs/yemen/docs/yemen_mtr_concept_en.pdf (accessed October, 2021).

Fukuyama, F. (2002). The End of History and the Last Man, Free Press, New York.

Halliday, F. (1990). Revolution and Foreign Policy: The Case of South Yemen 1967-1987, The University Press, Cambridge, UK, 1st Edition.

González Laya, A. (2021, September 24). Europe's post-Afghanistan to-do list, European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/article/europes-post-afghanistan-to-do-list/ (accessed November, 2021).

Hamzawy, A. (2009, November). Between Government and Opposition: The Case of the Yemeni Congregation for Reform, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, Nr. 18. Online available at: https://carnegieendowment.org/files/yemeni_congragation_reform.pdf (accessed November, 2021).

Hudson, M. C. (1995). Bipolarity, Regional Calculation and War in Yemen, in al-Suwaidi J. S. (Ed.), The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1st Edition, pp. 19 – 32.

Human Rights Watch (2009, December). Yemen: In the Name of Unity, The Yemeni Government's Brutal Response to Southern Movement Protests. Online Available at https://www.hrw.org/report/2009/12/15/name-unity/yemeni-governments-brutal-response-southern-movement-protests (accessed November, 2021).

IFES (2012, February). Elections in Yemen: The February 21 Presidential Election. Online Available at: https://www.ifes.org/sites/default/files/faqs_yemen_presidental_election_2012.pdf (accessed November, 2021).

International Crisis Group (2012, July 3). Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/yemen-enduring-conflicts-threatened-transition (accessed November, 2021).

International Crisis Group (2012, September 25). Yemen's Southern Question: Avoiding a Breakdown, https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/yemen-s-southern-question-avoiding-a-breakdown.pdf (accessed November, 2021).

Interview with Bettina Muscheidt (2014, November 14). Former EU Head of Delegation Yemen, Almasdar Online, Sana'a. https://almasdaronline.com/articles/82624 (accessed November, 2021).

Omar, J. (2008). Interview with Lisa Wedeen, Bidayat Magazine, Issue 20 & 21, https://bidayatmag.com/node/964

Katz, M. N. (1995). External Powers and the Yemeni Civil War, in al-Suwaidi J. S. (Ed.), The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1st Edition, pp. 81 – 93.

Lovatt, H. (2021, September 30). Western Sahara, Morocco, and the EU: How good law makes good politics, European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/article/western-sahara-morocco-and-the-eu-how-good-law-makes-good-politics/ (accessed November, 2021).

Phillips, S. (2007, February). Evaluating Political Reform in Yemen, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, Nr. 80. Online available at: https://carnegieendowment.org/files/cp_80_phillips_yemen_final.pdf (accessed November, 2021).

Reuters (2012, February 22). Violence as Yemen elects candidate to replace toppled leader https://www.reuters.com/article/us-yemen-idUSTRE81J0RQ20120222 (accessed November, 2021)

Rougier, B. (2008). Yemen 1990-1994: the logic of the political pact defeated, in Leveau, R. & Mermier, F. (Ed.), Contemporary Yemen, translated into Arabic by Zayd, A. M., Alfurat For Publishing & Distributing, Beiru, pp. 123 - 158 (The first edition of the book appeared in French under the title « Le yémen contemporain», Karthala Editions, Paris, 1997).

Schwedler, J. (2002, October). Democratization in the Arab World? Yemen's Aborted Opening, Journal of Democracy 13(4): pp.48-55.

Security Council (1994, 1 & 29 June) . Resolution Nr. 924: https://undocs.org/S/RES/924(1994) and Resolution Nr. 931: https://undocs.org/S/RES/931(1994) (accessed November, 2021).

The Analytical Critical Document of the Experience of the Revolution in Democratic Yemen 1978-1986, Dar Al-Hamdani for printing and publishing, Aden.

UNHCR (2014, February 27). 2013 Country Reports on Human Rights Practices – Yemen, https://www.refworld.org/docid/53284a4814.html

UN Security Council (2015, February 20). A Report of the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140, Nr.: S/2015/125. Online Available at: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_125.pdf (accessed November, 2021)

Youngs, Y. (2004, June). Europe's Uncertain Pursuit of Middle East Reform, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, Nr. 45. Online available at: https://carnegieendowment.org/files/CP45.youngs.FINAL.pdf (accessed November, 2021)

الاتحاد الأوروبي والمسألة الجنوبية: بين الأسلاك الشائكة والفرص المتاحة

أمين اليافعي

زميل غير مقيم في مركز سوث24 للأخبار والدراسات

كاتب وباحث

"الآراء الواردة في هذه الورقة تعكس رأي المؤلف"

SOUTH24.NET

جميع الحقوق محفوظة لـ

مركز سوث24 للأخبار والدراسات